المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (4) - أكتوبر 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

تفكيك طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي

الشيماء عبد السلام إبراهيم

مدرس العلوم السياسية، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر
abdalsalamalshimaa11@gmail.com

Dismantling the Relationship between Social Capital and the Political Stability

Alshimaa Abd ElSalam Ibrahim

Assistant Professor of Political Science, Faculty of Politics and Economics,
Beni Suef University, Egypt
abdalsalamalshimaa11@gmail.com

DOI: 10.21608/ijppe.2024.389286 URL: http://doi.org/ 10.21608/ijppe.2024.389286

- تاريخ استلام البحث: 2024/7/9، وتاريخ قبوله: 2024/7/18
- توثيق البحث: إبراهيم، الشيماء. (2024). تفكيك طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي. *المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر*، *3*(4)، 80 – 108.

المجلة الدولية للسياسات العامة في مصر - مجلد 3 - العدد (4) - أكتوبر 2024
ISSN: Print: 2812 - 4758 , Online: 2812 - 4766
تصدر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

تفكيك طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي

المستخلص

تتناول الدراسة الراهنة طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي. وتحاول الدراسة تفكيك محددات كل من مفهوم رأس المال الاجتماعي، من حيث ماهية المفهوم والمصادر والمكونات، وكذلك مفهوم الاستقرار السياسي، من حيث ماهية المفهوم والمؤشرات وعوامل التحقيق؛ لتحديد تأثير رأس المال الاجتماعي على الدولة والمجتمع. وتأتي هذه الدراسة في إطار الربط بين مستوى التحليل الجزئي (المجتمع) ومستوى التحليل الكلي (الدولة) والعلاقة بين المجتمع والدولة. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج، لعل أهمها أن استخدام رأس المال الاجتماعي بصورته الإيجابية (الأشكال الإيجابية للتفاعل الاجتماعي) يُعزز من الاستقرار السياسي، في حين أن وجود رأس المال الاجتماعي السلبي (استغلال رأس المال الاجتماعي بصورة سلبية) يزعزع من الاستقرار السياسي، وأن عنصر الثقة بين المواطنين وبعضهم، وبين المواطنين والحكومة يعتبر عنصرا جوهريا ومحوريا من عناصر رأس المال الاجتماعي الذي يُعزز الاستقرار السياسي للدولة. ويمكن اعتبار رأس المال الاجتماعي أحد موارد التنظيم الاجتماعي ومصدرا كامنا للقيمة، وينبغي العمل على تقوية وتدعيم رأس المال الاجتماعي في مختلف الدول والنظم السياسية، حيث يمكن تحويله إلى أهداف استراتيجية مُثمِرة للمجتمع والدولة.

الكلمات الدالة: الاستقرار السياسي، رأس المال الاجتماعي، الثقة، التماسك الاجتماعي

المقدمة

حظي مفهوم رأس المال الاجتماعي –والذي يهتم بشكل رئيسي بالروابط الاجتماعية بين فئات المجتمع المختلفة– بأهمية ومكانة بارزة خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وبدأ الاهتمام به في العلوم الاجتماعية، في مجال الاقتصاد ومجال العلوم السياسية، خاصة فرع النظم السياسية المقارنة، بالإضافة إلى مجال علم الاجتماع. ولأهمية ومحورية الدور الذي يلعبه رأس المال الاجتماعي في تحسين نوعية الحياة، ظهر مؤشر رأس المال الاجتماعي Social Capital Index كمؤشر فرعي لمؤشر التنافسية العالمية المستدامة The Global Sustainable Competitiveness Index، والذي يَصدُر بشكل سنوي، ويتضمن (180) دولة. وتم نشره لأول مرة عام (2012) من خلال مركز SolAbility البحثي في سويسرا، ويقيس القدرة التنافسية والاستدامة للدول (The Global Sustainable Competitiveness Index, 2023).

ويختلف رأس المال الاجتماعي عن الصور الأخرى لرأس المال، ويرجع ذلك إلى عدم وجوده في الأشخاص ولا في الواقع المادي، وإنما يوجد في "العلاقات الاجتماعية بين الأشخاص" (بودخيل وبحوصي، 2018). وفي المجال السياسي، يُعزز رأس المال الاجتماعي نوعية الحياة القائمة على الترابط المدني، والذي يُعَد ضروريا لنجاح الأنظمة السياسية، وهو ما أكده "بوتنام" و"فوكوياما"، من خلال اعتبار أن رأس المال الاجتماعي يعني في مجمله الشبكات الاجتماعية، والمعايير والقيم الإيجابية، والتي تدفع المشاركين في العملية السياسية للعمل معا بفاعلية، والسعي لتحقيق الأهداف الجماعية بنجاح (حسين، 2022).

وتنتج أشكال رأس المال الاجتماعي تأثيرات خارجية إيجابية بالأساس، ومنها: زيادة مستوى الثقة بين الأفراد، ووجود القيم والأهداف المشتركة، وتكوين علاقات إيجابية وتبادل الخبرات، وتحقيق الصالح العام (حوالة والشوربجي، 2014)، ولكن ليس رأس المال الاجتماعي إيجابيا دائما ولكنه له نواحٍ سلبية، فيمكن أيضا لبعض أشكال رأس المال الاجتماعي أن تُنتج تأثيرات خارجية سلبية تُعرَف على أنها تكاليف وأعباء ومساوئ، مثل الاستغلال أو التمييز أو غيرها من مساوئ يتحملها الذين لا ينتمون إلى الشبكة الاجتماعية التي تُولِّد رأس المال الاجتماعي، وقد يتحملها المجتمع والدولة، مما يؤثر على استقراره (Marek, 2008).

يشير الاستقرار السياسي إلى قدرة النظام على الحفاظ على وجوده واستمراره بمرور الوقت، أي أن يظل متماسكا، وعدم وجود صراعات كبيرة أو تغييرات مفاجئة في النظام السياسي (سويد، 2019). وتُعتبر قضية رأس المال الاجتماعي من القضايا الهامة؛ لأنها تعتبر جزءا لا يتجزأ من ثروة الأمم التي يصعب تعويضها أو إعادة بنائها إلا خلال فترات زمنية طويلة (سراج الدين وآخرون، 2009)؛ فيختلف رأس المال الاجتماعي من مجتمع إلى آخر، ويتغير مع مرور الزمن، حيث يمكن لمجتمع ما أن ينجح في اكتساب رأس المال الاجتماعي بعد فترات من انعدامه أو ضعفه، كما يمكن أن يفقد مجتمع آخر رأس المال الاجتماعي أو تتدهور قدرته على الحفاظ عليه. ويعتمد رأس المال الاجتماعي على مستوى الثقة والانتماء والترابط والتماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع ومدى قدرتهم على العمل معا لتحقيق أهداف مشتركة (صالح، 2020).

فيعتبر الانتماء والتماسك والترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع –كأحد مكونات رأس المال الاجتماعي– عاملا أساسيا لتحديد مدى قوة الدولة وقدرتها على تجاوز الأزمات المختلفة التي تواجهها، فلا يمكن تصور حدوث تنمية حقيقة في أي مجتمع يعاني من ضعف الاندماج الاجتماعي بين جماعاته المختلفة، سواء كانت جماعات دينية أو قبلية أو عشائرية أو عرقية.. إلخ (خميس، 2008).

ويَرتبط الاستقرار السياسي بمستوى الثقة والرضا الشعبي والتماسك الاجتماعي ومدى القدرة على تخفيف مصادر القلق الاجتماعي والسياسي؛ فالاستقرار وعدم الاستقرار يرتبط بمدى قوة القاعدة الاجتماعية في الدولة، وليست السياسية، والاقتصادية فقط (هادي، 2018). فلا يشير عدم الاستقرار السياسي إلى عدم استقرار السلطة التنفيذية فقط، ولكن يشير أيضا إلى الاضطرابات الاجتماعية والعنف السياسي، وترتبط البيئة السياسية غير المستقرة في أغلب الأحوال بارتفاع المخاطر (Cela & Hysa, 2021).

ومن ثَم، وبناءً على هذا الأساس، فلا شك في وجود علاقة تربط بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي، والتي تتأثر بعوامل متعددة ومختلفة. وعليه، تُسلط الدراسة الضوء على تفكيك طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي؛ في محاولة لتحليلها من خلال فهم المحددات، بما يمكن أن يساعد صانعي السياسات في تطوير استراتيجيات لتعزيز الاستقرار السياسي، من خلال الاهتمام ببناء وتعزيز رأس المال الاجتماعي في المجتمعات.

ويشير "التفكيك" في هذا السياق إلى تحليل العلاقة بالتركيز على المكونات لفهم أعمق للعوامل المؤثرة على هذه العلاقة، وكيفية تفاعل مكونات رأس المال الاجتماعي (مثل التماسك الاجتماعي، والثقة) مع الاستقرار السياسي (مثل قدرة النظام السياسي على الاستمرار دون اضطرابات أو نزاعات أو أزمات متنوعة).

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

يعتبر رأس المال الاجتماعي من أهم العوامل التي تسهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية والثقة المتبادلة بين الأفراد والمؤسسات في المجتمع. كما أن الاستقرار السياسي يشكل الركيزة الأساسية لتطور المجتمعات وتحقيق التنمية المستدامة. ومع ذلك، تتسم العلاقة بين الاستقرار السياسي ورأس المال الاجتماعي بالتعقيد، حيث يمكن أن تؤدي الظروف السياسية غير المستقرة إلى تآكل الثقة الاجتماعية، في حين قد يسهم رأس المال الاجتماعي في تعزيز أو تقويض الاستقرار السياسي. ومن ثم، تتمثل المشكلة البحثية في محاولة تفكيك العلاقة بين الاستقرار السياسي ورأس المال الاجتماعي، وتحاول الدراسة أن تبرز ما إذا كان رأس المال الاجتماعي يلعب دورًا محوريًّا في تعزيز الاستقرار السياسي أو إذا كان بالإمكان أن يكون عاملًا يؤدي إلى الاضطرابات السياسية في بعض السياقات. وذلك في ندرة الدراسات التي تناولت العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي بشكل مباشر. وتحاول تلك الدراسة فهما أعمق للعلاقة المعقدة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي بشكل أفضل. فيوجد تأثير متبادل بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي، ويمكن صياغة التساؤل الرئيسي الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه كالتالي: "ما طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار

السياسي في مختلف النظم السياسية؟"، ويتفرع من التساؤل الرئيسي السابق عدة تساؤلات فرعية، تتمثل فيما يلي:

1. ما محددات كل من مفهوم رأس المال الاجتماعي ومفهوم الاستقرار السياسي؟
2. هل تسهم العلاقات الاجتماعية القوية بين المواطنين في تحقيق الاستقرار السياسي، وهل يؤدي ضعفها إلى عكس ذلك؟
3. ما دور رأس المال الاجتماعي في تعزيز الاستقرار السياسي أو زعزعته؟

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى الوصول إلى تحديد العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي بشكل رئيسي، من خلال تفكيك عناصر ومكونات رأس المال الاجتماعي، وتفكيك عناصر ومؤشرات الاستقرار السياسي؛ لفهم كيف تساهم العلاقات الاجتماعية في تحقيق أو إعاقة الاستقرار السياسي. هذا بالإضافة إلى الوقوف على الجوانب الإيجابية والسلبية لرأس المال الاجتماعي ودورها في دعم أو زعزعة الاستقرار السياسي في الدولة، وتوفير مادة علمية قد تساهم –إلى جانب الدراسات الأخرى المختلفة المتعلقة برأس المال الاجتماعي أو الاستقرار السياسي– في بناء تراكم علمي في المجال السياسي والاستقرار السياسي على وجه الخصوص وعلاقته بالمجال الاجتماعي بشكل عام. وتحاول الدراسة أن تمثل إضافة نوعية من خلال توفير دراسة علمية تساعد الباحثين والمتخصصين في العلوم السياسية على فهم العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي، خاصة في ظل نقص مثل هذه الدراسات في العلوم السياسية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في محاولة تحديد العلاقة المتبادلة بين الاستقرار السياسي ورأس المال الاجتماعي، ومدى إسهام رأس المال الاجتماعي في الاستقرار السياسي، ودور الاستقرار السياسي في إنتاج مزيد من رأس المال الاجتماعي، بالإضافة إلى تناول قضية رأس المال الاجتماعي وتحديد دورها في مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية والتحديات والتهديدات الداخلية للدول. كما تحاول الدراسة إبراز كل من الجانب الإيجابي (النافع) والجانب السلبي (الضار) لرأس المال الاجتماعي وتأثيره على الاستقرار السياسي للدولة، وإدراك العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي، والتي قد تفيد صانع القرار عند وضع خطط التنمية، وأن يتم ترتيب أولويات صانع القرار بناء على قوة أو هشاشة رأس المال الاجتماعي في الدولة.

فرضية الدراسة

لدراسة ومعالجة الموضوع وتحليل إشكاليته، يعتمد الربط بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي على فرضية مؤداها: كلما كانت هناك روابط قوية بين أفراد المجتمع (المواطنين)، تعتمد على الثقة الاجتماعية والتعاون والتسامح، ساعد ذلك على دعم وتعزيز الاستقرار السياسي للدولة. كما يعد الاستقرار السياسي من

العناصر التي تدعم انتشار وتقوية رأس المال الاجتماعي بين المواطنين. وتندرج تحت هذه الفرضية الفرضيات الجزئية التالية:

- يساهم رأس المال الاجتماعي بصورته الإيجابية في تعزيز الاستقرار السياسي، ويلعب دورا هاما في تحقيق بيئة سياسية مستقرة ومؤثرة.
- يتسبب رأس المال الاجتماعي بصورته السلبية في زعزعة الاستقرار السياسي في الدولة.

منهج الدراسة

استنادا إلى أهداف الدراسة وسعيا إلى الإجابة على التساؤل الرئيسي لها والتحقق من الفرضية، تعتمد الدراسة على "اقتراب الدولة والمجتمع" لـ"ميجدال"، حيث إنه الاقتراب الأكثر ملاءمة لطبيعة الدراسة.

فيسهم رأس المال الاجتماعي في الحياة السياسية من خلال المساهمة في خلق علاقة قوية بين الدولة والمجتمع، وكذلك المساهمة في تحقيق الاستقرار داخل المجتمع، إلى جانب دوره في دعم وترسيخ الديمقراطية. (آل عالية والعتيبي، 2021).

حيث يبدأ اقتراب علاقة الدولة والمجتمع بتحديد كل المنظمات الرسمية منها وغير الرسمية التي تمارس الضبط الاجتماعي (Social Control)، والتي من خلالها يمارس الناس سلوكياتهم، سواء في الأسرة أو الجماعة الصغيرة، أو الأصدقاء، أو الأحياء، أو النوادي أو النقابات.. إلخ، فجميع هذه المنظمات تحدد القواعد التي يمارس الناس سلوكياتهم وفقا لها. وبالتالي لا تنفرد الدولة بمفردها بممارسة التحكم أو الضبط الاجتماعي، حيث يوجد جماعات ومؤسسات أخرى رسمية وغير رسمية تقوم بتحديد أنماط السلوك في المجتمع، وتقوم هذه الجماعات أيضا بتحديد معايير للسلوك خارج إطار القانون، أو المعايير التي وضعتها الدولة، دون أن يعني هذا خروجا عن القانون، وتختلف الدول في ذلك حسب قدرتها على التحكم وممارسة الضبط الاجتماعي، وتحديد معايير السلوك (عارف، 1998).

ويطرح "ميجدال" أربعة نماذج للعلاقة بين الدولة والمجتمع، تتمثل في الآتي: النموذج الأول؛ دولة قوية ومجتمع قوي. النموذج الثاني؛ دولة قوية ومجتمع ضعيف. النموذج الثالث؛ دولة ضعيفة ومجتمع قوي. النموذج الرابع؛ دولة ضعيفة ومجتمع ضعيف.

الدراسات السابقة

على الرغم من كثرة وتعدد وتنوع الدراسات التي اهتمت بدراسة رأس المال الاجتماعي فإنه لا توجد دراسات –خاصة الدراسات العربية– حاولت ربط رأس المال الاجتماعي بالاستقرار السياسي بشكلٍ مباشر، حيث تم جمع أغلب الأوراق البحثية العلمية الموجودة على قاعدة البيانات الخاصة بالمجلات العلمية المصرية. ومن تلك الدراسات ما يلي:

- دراسة حمد (2015) التي حاولت مقاربة مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته وأبعاده وخصائصه، وركزت بشكل خاص على دور رأس المال الاجتماعي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وأوضحت الدراسة أنه على المستوى السياسي، يعد رأس المال الاجتماعي الرابط والصلة التي تربط الأفراد بمؤسسات المجتمع المدني خاصة بعد الثقة؛ فهو له أهميته كآلية يتعاون من خلالها أفراد الجماعة بشفافية مع بعضهم من جانب ومع المجتمع ككل من جانب آخر.
- دراسة جلولي وبغدادباي (2022)، التي استعرضت مفهوم ونظرية رأس المال الاجتماعي وصولا إلى رأس المال الاجتماعي الافتراضي، أي انتقاله من النمط الواقعي إلى النمط الافتراضي بفضل تقنيات الإنترنت وتوسع وسائل التواصل الاجتماعي. وتوضح الدراسة أن رأس المال الاجتماعي يرتكز على العلاقات الاجتماعية كموارد خاصة بالأفراد والمجتمع.
- دراسة بوعافية (2016)، التي أكدت أن أهمية مفهوم الاستقرار السياسي تكمن في كونه مطلبًا جماعيًّا تسعى إليه الأمم والشعوب، لأنه يوفر لها الجو والبيئة الضروريين للأمن والتنمية والازدهار. ويشير إلى مدى قدرة النظام السياسي على تعبئة الموارد الكافية لاستيعاب الصراعات التي تبرز داخل المجتمع بدرجة تحول دون وقوع العنف فيه، وهو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية.
- دراسة هادي (2018)، التي بحثت في مؤشرات قياس عوامل تحقيق الاستقرار السياسي، على اعتبار أنه ضرورة حتمية لتقدم الدول. وتناولت الدراسة مؤشرات الاستقرار السياسي المتعددة، والتي منها ما يرتبط بالمؤسسات السياسية الرسمية، ومنها ما يتعلق بالمؤسسات السياسية غير الرسمية، ومنها ما يتعلق بالمجتمع.

الفجوة البحثية ومساهمة الدراسة الحالية

بعد مراجعة الدراسات السابقة، والتي استفادت منها الباحثة، تم تسليط الضوء على الفجوة البحثية، والتي تتمثل في تزايد عدد الأوراق العربية المنشورة حول ماهية مفهوم رأس المال الاجتماعي وإشكالية المفهوم وإشكالية قياسه، وقلة العدد والنقص في الدراسات التي تربط بين رأس المال الاجتماعي وموضوعات المجال السياسي بشكل محدد، وتندر الدراسات التي تعالج رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالاستقرار السياسي بشكل مباشر. ومن هنا جاءت فكرة هذه الدراسة، وهي الرغبة في التعرف على العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي.

وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تركز في طرحها على موضوع طبيعة العلاقة بين المتغيرين، وتحاول التركيز على رأس المال الاجتماعي وعلاقته بالاستقرار السياسي، بينما الدراسات السابقة قد تناولت بعض الجزيئات من رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي.

تقسيم الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة، والإجابة على تساؤلاتها البحثية، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسة، يتناول الجزء الأول مفهوم رأس المال الاجتماعي من حيث المصادر والمكونات، أما الجزء الثاني فيركز على الاستقرار السياسي من حيث المفهوم والمؤشرات، ويحاول الجزء الثالث تحديد العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي. وتأتي الخاتمة والنتائج والتوصيات في نهاية الدراسة.

رأس المال الاجتماعي (المفهوم – المصادر– المكونات)

مفهوم رأس المال الاجتماعي

يُعَد مفهوم رأس المال الاجتماعي من المفاهيم الحديثة التي ظهرت بفعل التغيرات والتحولات الإقليمية والدولية التي شهدتها فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين (المصيلحي، 2011). حيث شهدت تلك الفترة العديد من التغيرات والتحولات الإقليمية والدولية، التي ساهمت في بروز مجموعة من المفاهيم الجديدة كمفهوم المجتمع المدني، ومفهوم رأس المال الاجتماعي، ومفهوم الحكم الرشيد، وغيرها من مفاهيم أخرى. وتزامن بروز هذه المفاهيم مع بداية تركيز الدوائر الأكاديمية ودوائر صانعي القرار عليها، وذلك ليس فقط باعتبارها من المفاهيم الجديدة في العلوم الاجتماعية، ولكن باعتبارها من الظواهر الاجتماعية الهامة والمؤثرة، التي يمكن من خلال دراستها والوقوف على طبيعتها وأبعادها تطوير آليات جديدة يمكن الاستفادة منها في عملية التنمية في الدولة (Ahmed& Abd Elrazek, 2023).

فقد استُخدِمَ مفهوم رأس المال الاجتماعي من قبل الباحثين والسياسيين في مختلف دول العالم، وانتقل من المجال العلمي الأكاديمي إلى مجال المنظمات الدولية، حيث اهتمت بالمفهوم عدة منظمات دولية؛ منها: البنك الدولي، حيث أخذ المفهوم حيزا كبيرا من تحليلاته المختلفة. وقد عرَّفَ البنك الدولي رأس المال الاجتماعي بأنه "المؤسسات والعلاقات والمعايير التي تشكل نوعية وكمية التفاعلات الاجتماعية في المجتمع". وقد عرَّفت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية رأس المال الاجتماعي بأنه "الشبكات الاجتماعية والقيم والتفاهمات والمعايير المشتركة التي تيسر التعاون بين الجماعات المختلفة وداخلها" (Ahmed& Abd Elrazek, 2023).

وتجدر الإشارة إلى أنه يوجد اختلاف وتداخل كبير في تحديد مفهوم رأس المال الاجتماعي، ويرجع ذلك إلى تعدد زوايا النظر ومؤشرات قياسه في الواقع، ومن ثم، لا يوجد إجماع من قِبَل العديد من العلماء والباحثين على تعريف موحد لمفهوم رأس المال الاجتماعي (ساطوح وزوي، 2021).

حيث يستخدم مفهوم رأس المال الاجتماعي في مجال الاقتصاد والعلوم السياسية، والعلوم الاجتماعية، وفي الصحة العامة، والسلوك التنظيمي، والأعمال التجارية، وغيرها من مجالات وتخصصات مختلفة (أبو دوح، 2009). وقد كان لتعدد أوجه المجالات والتخصصات والأدبيات التي ركزت على دراسة مفهوم رأس المال

الاجتماعي واهتمت به كمفهوم اجتماعي، دور في عدم وجود تعريف موحد له، فالتعريفات المختلفة لهذا المفهوم متعددة الأبعاد وتحمل في مضمونها مستويات مختلفة ومتعددة من التحليل (فكري، 2008).

فتتعدد وجهات النظر الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في تناول مفهوم رأس المال الاجتماعي، لذلك يعتبر مفهوما متعدد الجوانب (اقتصاديا، وسياسيا، واجتماعيا)، ويمكن استخدامه في مجالات عديدة، مثل المجالات البيئية والتنموية والصحية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ (كيلاني، 2022).

ويُعَد رأس المال الاجتماعي أكثر صور رأس المال غموضا؛ لأنه يتعلق بالأساس بقيمة غير منظورة أو ملموسة، وهو أقل صور رأس المال تجسدا؛ بحيث يختلف عن غيره من صور رأس المال الأخرى فيما يتعلق بالنتائج المُتَحققة من استثماره، إذ يؤدي استثمار الفرد لما يمتلكه من رأس مال مادي أو بشري إلى تحقيق فائدة مباشرة، بينما يؤدي استثمار رأس المال الاجتماعي إلى تحقيق فائدة ليس فقط على مستوى الجماعة وإنما على مستوى المجتمع (الزغل، 2021).

ويوجد اختلاف بين الدارسين لمفهوم رأس المال الاجتماعي بخصوص الفترة الزمنية التي ظهر فيها ذلك المفهوم، فهناك من يعتقد أن الجذور الأولى للمفهوم تعود إلى كتابات "توكفيل" Tocqueville عن الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن (19)، والذي أشار إلى الترابط الاجتماعي ونزوع المواطنين إلى المشاركة في الحياة العامة. وهناك من يعتبر أن بداية ظهور المفهوم الحقيقي يعود إلى كتابات الباحث الأمريكي "هانيفان" Hanifain في عام (1916م)، والتي قامت بالربط بين رأس المال الاجتماعي وبين ممارسات اجتماعية محددة، والتي منها حسن النية والتعاطف، والزمالة، والاتصال الاجتماعي بين الأفراد والعائلات، والذين يشكلون وحدة اجتماعية محددة (حسين، 2022). وحاول هانيفان تقديم تعريف لمفهوم رأس المال الاجتماعي من خلال اهتمامه بعلاقات الصداقة والتعاون والتضامن التي تميز كل مجتمع، حيث تمثل هذه العلاقات الاجتماعية ثروة في حد ذاتها يمكن الاستفادة منها من طرف الأفراد الأعضاء في تلك الجماعة (ساطوح وزوي، 2021).

ويشير مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تتضمن مجموعة من منظومة القيم والمبادئ والمعايير الأخلاقية، والتي يتم تشكيلها وتكوينها في إطار بنائي اجتماعي محدد، ويمتد هذا البناء من الأسرة والجيران ومجموعات الأصدقاء وبعض مؤسسات المجتمع إلى باقي مؤسسات المجتمع الأخرى. (المصيلحي،2011).

ولا يُقصَد برأس المال الاجتماعي النقود أو العقارات، أو الممتلكات الشخصية، بل يُقصَد به كل ما يجعل هذه الأشياء الملموسة ذات قيمة حقيقية في الحياة اليومية لأفراد المجتمع "المواطنين"، وهي حسن النية والزمالة والتعاطف المتبادل والتفاعل الاجتماعي بين مجموعة من الأفراد الذين يشكلون وحدة اجتماعية، فإذا تمكن الفرد من التواصل مع جاره، والجيران فيما بينهم، سيؤدي ذلك إلى تراكم رأس المال الاجتماعي، والذي قد يلبي

احتياجاته الاجتماعية بشكل مباشر، وقد يحمل إمكانات اجتماعية كافية لحدوث تحسن ملحوظ بشكل كبير في ظروف المعيشة في المجتمع ككل. ويستفيد المجتمع ككل من تعاون جميع أجزائه، بينما سيجد الفرد في ارتباطاته الاجتماعية فوائد المساعدة والتعاطف والرفق من جيرانه (Baafi, 2010).

وتجدر الإشارة إلى أن ليس كل شبكة علاقات يمتلكها الأفراد أو الجماعات تمثل رأس مال اجتماعي، فعلى الرغم من أن رأس المال الاجتماعي يتشكل من خلال العلاقات الاجتماعية، فإن وجوده واستمراره مرهون باستثمار هذه العلاقات على نحو يحقق عددا من الفوائد للفرد والمجتمع. فإذا كان الفرد يمتلك شبكة من العلاقات الساكنة، أي لم يتم تفعيلها، فلا يعد ذلك شكلا من أشكال رأس المال الاجتماعي (رشاد، 2015).

يُنظر إلى وصف العلاقات الاجتماعية بأنها رأسمالية على أنه استعارة، حيث يشير ذلك إلى أن هذه العلاقات والروابط يمكن أن تكون ذات فائدة، مثل أي نوع آخر من رأس المال الذي يمكن استثماره، وبالتالي يمكن الحصول على عائد من هذا الاستثمار في رأس المال الاجتماعي (زدام، 2013).

مصادر بناء رأس المال الاجتماعي

فيما يتعلق بمصادر بناء رأس المال الاجتماعي، فيتشكل من خلال مجموعة من المصادر التي تتمثل في الانتماء إلى المجتمع الكبير وما يحتويه من جماعات فرعية (بلحنافي ومختاري، 2017). فحسب بوتنام، يوجد مصادر تقليدية تتمثل في الروابط التقليدية (كالدين والأسرة والمدرسة والروابط العرفية)، وأخرى تمثلت في المجتمع المدني والثقافة المدنية، حيث يتواجد رأس المال الاجتماعي في بناء العلاقات بين فردين أو أكثر، كما يتواجد داخل الأسرة، وأيضا خارجها في المجتمع، فهو مورد بشري لا يقتصر على طبقة محددة دون طبقة أخرى، بل يتعداها إلى المجتمع (حسين، 2022).

كما يفترض وجود تراكم في مصطلح رأس المال الاجتماعي، ويرتبط ذلك التراكم بالدرجة الأولى بالعلاقات والقيم المشتركة، التي تمثل رصيدا مجتمعيا، أما عن العائد فيفترض أن رأس المال الاجتماعي جماعة تحاول أن تستغل ميزة الاجتماع لتحقيق آليات وطرق ومستويات أحسن في الحياة. وقد اختلف مضمون العائد لدى المفكرين من مختلف المجالات، ولكن في كل الأحوال اجتمعوا على المساهمة الإيجابية لذلك العائد في التنمية (زدام، 2013).

وتركز الدراسة الحالية على أربعة مصادر هامة وحيوية، وهي: الأسرة، ووسائل التواصل الاجتماعي، والتي تعمل على تكوين رأس المال الاجتماعي الرقمي، والمؤسسات التعليمية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، ويمكن توضيح تلك العناصر فيما يلي:

الأســـــــرة

تُعَد الأسرة المصدر الأول والمكون الرئيسي لرأس المال الاجتماعي، حيث تعتبر الأسرة البيئة الأولية التي يتشكل فيها وعي الفرد، وتسهم في تكوين قيمه وعلاقته بالمجتمع المحيط به، ومدى ثقته في الآخرين (كيلاني، 2022).

وسائل التواصل الاجتماعي وتكوين رأس المال الاجتماعي الرقمي

مع التطور الحادث في استخدام شبكة الإنترنت وتحولات عصر الإنترنت، ظهر مصطلح "رأس المال الاجتماعي الرقمي" بما ينطوي عليه من أطر مستحدثة للعلاقات الاجتماعية تتجاوز الإطار الفيزيقي المكاني والاتصال المباشر. فمع ظهور عدد من مواقع التواصل الاجتماعي مثل منصة إكس (X) –تويتر سابقا– و(فيسبوك) وغيرها من وسائل، ظهرت سبل جديدة للتواصل الاجتماعي وتكوين الشبكات الاجتماعية مختلفة الأهداف (المصيلحي ،2011).

ففي عام (2017)، أوضح جيفري بيل Geoffery Bell أن رأس المال الاجتماعي الرقمي في الشبكات الاجتماعية آخذ في الارتفاع، وأن تلك الشبكات ستغير الطريقة التي يشارك بها الأفراد في الأنشطة المدنية، وأن النشاط الرقمي يعمل على تسهيل العمل الجماعي، وأوصى بأهمية إجراء بحوث حول مسألة النشاط الرقمي والفاعلية السياسية. وفي عام (2018)، ظهر كتاب رأس المال الاجتماعي الرقمي Social Capital Online للكاتب كين فوشر Kane X. Faucher، وهدف إلى استكشاف رأس المال الاجتماعي عبر شبكات الإنترنت والآثار المترتبة عليه ومدى أهميته في تنمية المجتمعات (هلال، 2022).

ويعد تكوين رأس المال الاجتماعي في المجتمع الافتراضي أمرا يسيرا، ويرجع ذلك إلى أن تفاعلات سياقاته لا تتم في إطار شبكة واحدة من العلاقات، ولكن يوجد شبكات كثيفة من التفاعلات يمكن الاستفادة منها في تحقيق منافع مختلفة ومتعددة، ويجب الأخذ في الاعتبار أن العلاقات التي تتكون من خلال شبكات وسائل التواصل الاجتماعي عبر الإنترنت، والتي من الممكن أن تسهم في خلق رأس المال الاجتماعي في سياقاته الافتراضية، ترتبط باهتمامات المتفاعلين (كيلاني، 2022).

كما تُعتبر مواقع التواصل الاجتماعي أحد أشكال الفضاءات الافتراضية الأكثر وضوحا وسلاسة في الاستخدام، كما أنها أسَّست لفضاءات تفاعلية تخطت الحدود الزمانية والمكانية، وتجاوزت المعايير والأعراف الاجتماعية التي كانت تضبط ممارسات الأفراد منذ القِدَم، وأصبحت تتشكل فيها أنماط جديدة من التفاعلات والعلاقات الاجتماعية، والتي تداخلت وتقاطعت إلى حدٍ كبير مع الحياة الواقعية للأفراد، حيث أصبح الكثير من الممارسات الاجتماعية الواقعية يتمثل على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي المختلفة (الجهيني وكبتخانه، 2023).

ففيسبوك، على سبيل المثال، يستطيع الأفراد من خلاله الانخراط في العديد من النشاطات والتفاعلات الاجتماعية التي تنطوي على قَدر من الثقة والتعاون، والتي تساهم بشكل أو بآخر في خلق وتدعيم رأس المال الاجتماعي عبر آليات للتعارف والتشبيك وتعميق التفاعلات (المصيلحي، 2011).

المؤسسات التعليمية (المدارس – الجامعات)

تلعب المؤسسات التعليمية –سواء المدارس أو الجامعات– دورا هاما في زرع مبادئ العمل الجماعي التعاوني، وتعزيز التنوع في المعلومات والثقافات المكتسبة (بلحنافي ومختاري، 2017).

فتعتبر المدرسة –التعليم قبل الجامعي– أحد مكونات رأس المال الاجتماعي، حيث تمثل إطارًا مجتمعيًّا تسعى من خلاله إلى تحقيق الأهداف التعليمية للمجتمع. ويتشكل النسيج الاجتماعي لأفرادها من خلال تفاعلهم مع التنظيمات المجتمعية الأخرى. وتشمل مقومات رأس المال الاجتماعي في مرحلة التعليم قبل الجامعي: الثقة، والاندماج الاجتماعي، والشرعية، والقيم، والمشاركة والتعاون، والالتزام، والتبادلية، والتسامح، وثقافة التطوع، إلى جانب عملية التعليم (حوالة والشوربجي، 2014).

وتعد الجامعات –التعليم الجامعي– أحد مكونات رأس المال الاجتماعي، ولكي يتمكن التعليم الجامعي من المساهمة بشكل إيجابي في تكوين رأس مال اجتماعي، يجب أن يركز على عنصرين أساسيين لغرس القيم والمعتقدات والمعارف والسلوكيات، التي تسهم في بناء وتنمية رأس المال الاجتماعي، وهذان العنصران هما: أعضاء هيئة التدريس، والأنشطة الطلابية (آل عالية والعتيبي، 2021).

مؤسسات المجتمع المدني

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني أحد المصادر الهامة والأساسية لتكوين رأس المال الاجتماعي، خاصة في المجتمعات التي تتميز بارتفاع مستوى الوعي العام لدى مواطنيها، وارتفاع معدلات المشاركة في الحياة المدنية (عبد الحميد، 2015).

وتُعد الأحزاب السياسية أحد أشكال مؤسسات المجتمع المدني، وتشكل الأحزاب السياسية مصدرا مهما من مصادر رأس المال الاجتماعي المتعلق بالجانب السياسي؛ لكونها قادرة على تجميع الأصوات المتناثرة في صوت واحد ذي سلطة جماعية يسمح لها بالوصول إلى السلطة كما يحقق لها أهدافها المرجوة، وتكون الأحزاب السياسية قادرة على إنتاج رأس المال الاجتماعي المفيد (الإيجابي) أو غير المفيد (السلبي)، وما يحدد تلك النتيجة، طبيعة البيئة السياسية التي تعمل فيها هذه الأحزاب، ولا بد من وجود إطار ديمقراطي يلزم الأحزاب أن تخدم مصلحة المجتمع ككل. (عبد الناصر، 2018).

الثقة كأحد أهم أبعاد رأس المال الاجتماعي

تتضمن أبعاد رأس المال الاجتماعي، كما حددها البنك الدولي في ستة أبعاد رئيسة، تتمثل في (الجماعات والشبكات – الثقة – الفعل الجمعي والتعاون – المعلومات والاتصال – الاندماج والتماسك الاجتماعي– التمكين والفعل السياسي) (حمد، 2015). وتركز الدراسة الحالية على الثقة باعتبارها عنصرا وبعدا رئيسا ومحوريا لرأس المال الاجتماعي، ويؤثر بشكل مباشر على الاستقرار السياسي في الدولة.

وتتعلق الثقة بتكوين رأس المال الاجتماعي من ناحية المحتوى المعرفي الإدراكي. ويقصد بها مدى ثقة عضو الجماعة بالأعضاء الآخرين واعتقاده بأنهم سيتصرفون وفق المصلحة العامة للجماعة وليس المصلحة الخاصة وأنهم سيتضامنون معه عند حدوث أزمات طارئة (بلحنافي ومختاري، 2017).

ويرى "بوتنام" أن الجماعة التي يكون أعضاؤها بينهم ثقة بالغة في بعضهم، تكون هي الجماعة الأكثر قدرة على الإنجاز، وذلك مقارنة مع الجماعات الأخرى، التي تفتقر إلى الثقة بين أفرادها (حسين، 2022).

تُعتبَر الثقة جانبا مهما في رأس المال الاجتماعي الداعم لتحقيق التماسك الاجتماعي. وعندما تقل الثقة بين الناس يزداد الحذر والشعور بعدم الأمان، والإحجام عن الدخول في علاقات اجتماعية وعلاقات العمل والاستثمار في الاقتصاد، وعندما يتلقى الناس أقل مما يتوقعونه من حكومتهم فإن الثقة في الحكومة تتراجع بشدة، وبذلك يصبح الناس هدفا سهلا للشائعات وحملات التشكيك والتخويف وتأجيج الصراعات الاجتماعية، وحين تنهار الثقة الاجتماعية فإن عملية استعادتها تكون بطيئة وصعبة (الزغل، 2021).

وتختلف الثقة السياسية (Political Trust) عن الدعم السياسي (Political Support)، حيث تشير الثقة إلى مسألة نفسية بالدرجة الأولى، في حين يشير الدعم السياسي إلى مسألة سلوك نابعة عن ثقة سياسية. فالدعم السياسي عبارة عن سلوكيات وتوجهات داعمة للأهداف والمصالح والنشاطات، ويرتبط الدعم السياسي للحكومة بالرضى عن الأداء الحكومي في مختلف الميادين، والثقة في مؤسسات النظام وشاغلي المناصب. ويقدم مدخل الثقة في المؤسسات السياسية إطارا تفسيريا لتوجهات المواطنين في حدود السياق الدستوري، كالثقة في البرلمان، والخدمة المدنية، والنظام القانوني، والجيش، والشرطة (زدام، 2013).

وقد قدم (كولمان) Colman من خلال منظوره لرأس المال الاجتماعي مبدأ الغائية، فالعلاقات بين البنى الاجتماعية هي وسيلة لتحقيق العائد، وتمتد هذه العلاقات من الأسرة إلى المؤسسات الحكومية. وتعطي المزاوجة بين الثقة والعائد مفهوما وظيفيا لرأس المال الاجتماعي. ومن ثم، فالثقة في المؤسسات تكون نتاجا للأداء السياسي والاقتصادي الإيجابي، حيث يشعر المواطن بالإيجابية في الأداء عندما يستفيد من عوائده كالشغل، والرخاء الاقتصادي، والاستقرار السياسي (زدام، 2013).

وقد أسس (فوكاياما) Fukuyama تناوله لمفهوم رأس المال الاجتماعي وفقا لتصور كولمان، حيث فسر "فوكاياما" رأس المال الاجتماعي على أنه قدرة الأفراد على العمل معا في مجموعات ومنظمات لأغراض

مشتركة، ومن هنا اهتم "فوكاياما" بالتعاون بين الأفراد، ومدى انعكاس هذا التعاون على المجالات الأخرى كالمجال الاقتصادي والمجال السياسي، ويعتبر التعاون ناتجا من نواتج الثقة (حجاج، 2019).

الاستقرار السياسي (المفهوم وأهميته – المؤشرات وعوامل التحقيق)

مفهوم الاستقرار السياسي وأهميته

يتكون مفهوم الاستقرار السياسي من كلمة "الاستقرار" وصفته "السياسي"، وتُعرِّفه الموسوعة البريطانية بأنه "الوضع الذي يبقى فيه النظام السياسي محافظا على نفسه خلال الأزمات وبدون صراع داخلي" (بوعافية، 2016).

ومن بين تعريفات الاستقرار السياسي "قدرة النظام على تعبئة الموارد اللازمة، ليتم استيعاب الصراعات المختلفة داخل المجتمع، حتى يمكن تجنب وقوع العنف داخل المجتمع، ومن ثم يكون لديه القدرة على التعامل مع الأزمات المختلفة التي تواجهه بنجاح" (زرؤوم، 2013).

ويشير مصطلح الاستقرار إلى الثبات والتوازن، ويُعبِّر الاستقرار في المجال السياسي عن استقرار النظام، ويعد الاستقرار السياسي ظاهرة نسبية تشير إلى عملية التغير التدريجي والمنضبط داخل النظام السياسي، من خلال قدرة النظام على إدارة الأزمات والصراعات داخل المجتمع دون استخدام العنف، ويعتبر الاستقرار السياسي وسيلة وهدفا في وقت واحد يمكن من خلاله تحقيق الإنجازات المراد تحقيقها في المجتمع (باني، 2017).

ويشير مصطلح عدم الاستقرار السياسي إلى "عدم قدرة النظام على إدارة الصراعات القائمة داخل المجتمع بشكل يستطيع من خلاله أن يحافظ عليها في دائرة تُمكِّنه من السيطرة عليها والتحكم فيها، وعدم قدرته على التعامل مع الأزمات التي تواجهه بنجاح" (زرؤوم، 2013).

ويُعتبر الاستقرار السياسي مَطلبا جماعيا ملحا، نظرا لأهميته، حيث يعد من الظواهر التي تؤثر انعكاساتها على الأنواع الأخرى للاستقرار كالاستقرار الاجتماعي والتوازن الاقتصادي؛ لذا يستقطب اهتمام النخب السياسية، والخبراء والرأي العام؛ لما له من تأثير على واقعهم ومستقبلهم (هادي، 2018).

كما يعتبر الاستقرار السياسي أيضا بمثابة غاية لا يمكن أن تتحقق إلا بتكاتف كل من جهود "النظام السياسي" و"أفراد المجتمع "على حدٍ سواء، فعندما يتمتع النظام السياسي بالقبول الشعبي نتيجة سياساته التي لها نتائج ملموسة على أفراد المجتمع، ينتج عن ذلك محافظة المواطنين على مؤسسات الدولة، وعلى النظام العام، ومن ثم تتحقق حالة الاستقرار (بوعافية، 2016).

مؤشرات تحقيق الاستقرار السياسي ومدى ارتباط متطلباته بالمجتمع

يمكن توضيح مؤشرات تحقيق الاستقرار السياسي ومدى ارتباط متطلباته بالمجتمع فيما يلي:

تعدد مؤشرات وعوامل تحقيق الاستقرار السياسي

يُعَد الاستقرار السياسي ظاهرة مُعقدة، ويرجع ذلك إلى أن العوامل التي تؤدي إليها متعددة ومختلفة، وقد تظهر في فترات معينة أهمية لعامل من تلك العوامل أكثر من غيره (باني، 2017). وتتعدد المؤشرات الدالة على الاستقرار السياسي، فمنها ما يرتبط بالمؤسسات السياسية الرسمية، ومنها ما يتعلق بالمؤسسات السياسية غير الرسمية، بما تحويه هذه المؤسسات من نُخَب سياسية حاكمة وغير حاكمة، ومنها ما يرتبط بالمجتمع، يتمثل أهمها في المؤشرات التالية: غياب الثورة وغياب العنف، والتداول السلمي على السلطة، وشرعية النظام السياسي، والمشاركة السياسية، والاستقرار البرلماني، والفعالية الحكومية، ومحدودية التغيير الدائم في مناصب القيادات السياسية، وسياسات اقتصادية ناجحة، والوحدة الوطنية، وقلة تدفق الهجرة، والمأسسة السياسية (هادي، 2018).

ويستخدم الباحثون مؤشر الاستقرار السياسي، والذي يركز على مدى غياب العنف والحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتمردات؛ ليقيس احتمالات إضعاف استقرار الحكومة أو إسقاطها بوسائل عنيفة أو غير دستورية، بما في ذلك الإرهاب والعنف السياسي ذو الدوافع السياسية (قلاقل اجتماعية، توترات إثنية، تهديد إرهابي، صراع داخلي، تشقق الطبقة السياسية، نزاع مسلح، تغييرات غير دستورية وانقلابات عسكرية.. إلخ)؛ للإشارة إلى مدى التلاحم والتماسك الاجتماعي، بما في ذلك الطبقة السياسية (سدي وشعبان، 2015). كما يُعبِّر العنف المجتمعي عن الصراعات التي تحدث بين الجماعات داخل المجتمع، والتي قد تكون مدفوعة بعوامل سياسية أو دينية/ مذهبية أو اقتصادية أو اجتماعية. وتُعَد الحركات الانفصالية، والحروب الأهلية، والفواعل المسلحة على اختلاف توجهاتها من دوافع ومحفزات ظاهرة العنف المجتمعي والسياسي التي تؤثر على غياب الاستقرار السياسي (جرادات، 2022).

ارتباط متطلبات الاستقرار السياسي بالمجتمع

ترتبط متطلبات الاستقرار السياسي بالمجتمع وليست على مستوى الدولة فقط، فلا يرتكز الاستقرار السياسي على القوة العسكرية والأمنية بقدر ما يرتكز على جملة من التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ومن متطلباته التي ترتبط بالمجتمع ما يلي (بوعافية، 2016):

- **تحقيق توافق فعلي بين (رؤية السلطة السياسية) و(تطلعات أفراد المجتمع):** بحيث يقوم كل جانب بدوره ويؤديه على أكمل وجه في عملية البناء والتشييد، وبالتالي تتولد الثقة والرضا المتبادلين بين السلطة والمجتمع؛ لأن قوة المجتمع تكمُن في انسجامه السياسي مع النظام السياسي القائم الذي يحكمه.

- **التجانس والاندماج الاجتماعي:** وينقسم إلى التماسك المرتبط بالقيم، أي الانتقال من الولاء الأدنى والأضيق إلى الولاء القومي، ثم التماسك المؤسسي بمعنى خلق مؤسسات سياسية تتلاءم وتتكيف مع التغييرات الاجتماعية.

ويُعتبر التماسك والترابط الاجتماعي أحد عوامل قوة الدولة؛ فبقدر وحدة المجتمع وقوة ومتانة الروابط والعلاقات بين أفراده بقدر قوة الدولة وقدرتها على مقاومة تأثير العامل الخارجي للنيل من تلك الدولة، فلا يمكن للعامل الخارجي أن يحقق أهدافه إلا في وجود مجتمع تسوده الفرقة والعداء والمشاحنات بين أفراد ذلك المجتمع (خميس، 2008).

طبيعة العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي

أهمية رأس المال الاجتماعي على مستوى الدولة

لرأس المال الاجتماعي أكثر من أهمية على مستوى الفرد والمجتمع والدولة، فرأس المال الاجتماعي يؤدي إلى تماسك المجتمع ومنع انهياره، مع تحديد هوية المجتمع والمحافظة عليه، ويبرر التزام الفرد تجاه المجموعة أو الصالح العام من خلال دمج الفرد في أعمال ذات قيم وأهداف مشتركة، كما أن من ضمن أهمية رأس المال الاجتماعي المساعدة في مواجهة المشكلات المجتمعية وتسهيل التبادل بين الأطراف وتشجيع المرونة والمشاركة في المخاطرة، فضلا عن تسهيل تبادل وإنتاج المعرفة (الزغل، 2021).

ويخضع تحديد مستوى رأس المال الاجتماعي في أي دولة لمجموعة من المحددات والعوامل ترتبط بتاريخ الدولة وثقافتها، وما إذا كان هيكل رأس المال الاجتماعي بها هيكل هرمي أم ذو مستوى واحد يرتبط كذلك بحالة الأسر، ومستوى التعليم، وسائل النقل والاتصال، والطبقات الاجتماعية، وقوة وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني، والقيم المجتمعية السائدة، ومدى تدخل الدولة (الزغل، 2021).

فيوضح "وينتجتون" أن رأس المال الاجتماعي يجب أن يوضع ضمن السياق السياسي والمؤسسي؛ لأنه بدون الانتباه إلى المؤسسات السياسية قد يوجه رأس المال الاجتماعي ضد أعضاء المجتمع الآخرين (عبد الناصر، 2018).

رأس المال الاجتماعي عنصر جوهري في "تحقيق التنمية"

يُعَد دور رأس المال الاجتماعي في عملية التنمية من أهم أسباب الاستقرار السياسي، حيث يعتبر رأس المال الاجتماعي عنصرا مهما في عملية التنمية، سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية، إذ يعد رأس المال الاجتماعي منطلقا أساسيا للتنمية الحقيقية، فالمجتمعات التي تتطور وتنمو أكثر هي تلك المجتمعات التي تتمتع برأس مال اجتماعي وليس رأس مال مادي فقط. ولذلك يساهم رأس المال الاجتماعي بشكل فعال،

ويلعب دورا مهما ومحوريا في تحقيق التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص (الزغل، 2021). وحسب فوكوياما تعتبر المجتمعات التي تمتلك ثقة مجتمعية أكثر، هي التي تنتج رأس مال اجتماعي أكبر، ومن خلال رأس المال الاجتماعي يكون المجتمع أكثر استعدادا لتحقيق التقدم والتنمية (حسين، 2022).

ويساهم رأس المال الاجتماعي في التنمية من خلال توحيد أفراد المجتمع حول أهداف تنموية عامة ومشتركة متفق عليها، تنبع من الاحتياجات المجتمعية، ويمكن تعزيز التأثير الفعال لرأس المال الاجتماعي على التنمية، من خلال توفير الفرصة الكاملة لإتاحة المعلومات الخاصة بالتنمية، إذ لا يمكن أن تحقق تنمية حقيقية في ظل مجتمعات تفتقر إلى الثقة المتبادلة والتواصل، والاندماج، بين أفراد ذلك المجتمع (الزغل، 2021).

رأس المال الاجتماعي عنصر محوري في "حماية المجتمعات وقت الأزمات والحروب"

يُعتبر رأس المال الاجتماعي الركيزة الأساسية في رسم وصياغة السياسات الفعالة للوقاية والتقليل من الخسائر الناجمة عن تزايد وتراكم الأزمات؛ ليشكل الدعامة الأساسية لصمود المجتمع واستقراره (مصطفى، 2018). ورأس المال الاجتماعي يتكون من خلال التراكم عبر فترات طويلة من الزمن، ولا يوجد بشكل مفاجئ وسريع لخدمة موقف مفاجئ أو حالة عرضية، فرصيد المجتمع من القيم والروابط الاجتماعية هو رأس مال متراكم عبر الزمن، يعبر عنه بمفهوم رأس المال الاجتماعي، ومن ثم، يظهر هذا الرصيد وقاية للمجتمع في حالة الأزمات والحروب (طاهر، 2020).

رأس المال الاجتماعي وتدعيم الديمقراطية في الدولة

تعد الديمقراطية من أهم وأبرز العوامل التي تساهم في تحقيق الاستقرار السياسي. وقد أشار "بوتنام" للدور الأساسي والجوهري الذي يلعبه رأس المال الاجتماعي في الحياة السياسية والاجتماعية، حيث أبرز في كتاباته كيفية تأثير العلاقات والروابط الاجتماعية على الديمقراطية، ففي كتابه "كيف تنجح الديمقراطية؟" الذي كتبه في عام (1993)، اعتبر أن رأس المال الاجتماعي يمثل مقومات وركائز التنظيم الاجتماعي، والمتمثلة في الثقة، والتعاون، والتشبيك، والتي تسهم بدورها في تحقيق التقدم والتطور داخل المجتمع، سواء على مستوى الأفراد أو الجماعات وكذلك المؤسسات (حسين، 2022).

فرأس المال الاجتماعي له أهمية كبيرة في تعزيز الديمقراطية والعكس صحيح، فوجود الديمقراطية هو شرط مسبق لتعزيز رأس المال الاجتماعي، فضلا عن أن رأس المال الاجتماعي هو دليل على وجود الديمقراطية، حيث يتيح رأس المال الاجتماعي للأفراد الوقوف كصف واحد للدفاع عن مصالحهم ودعم احتياجات الجماعة، فرأس المال الاجتماعي هو أمر بالغ الأهمية لقوة النظام السياسي، لتصبح الدولة والمجتمع أكثر قدرة على مواجهة التحديات التنموية (عبد الناصر، 2018).

رأس المال الاجتماعي السلبي ودوره في زعزعة الاستقرار السياسي

قد يؤدي رأس المال الاجتماعي السلبي إلى زعزعة الاستقرار السياسي، فيمكن استخدام وتوظيف شبكة العلاقات الاجتماعية في القيام بمهام تدميرية داخل المجتمع (خميس، 2008).

ويُقصَد برأس المال الاجتماعي السلبي "أن يستخدم الأفراد ما يمتلكونه من رصيد من الروابط والعلاقات الاجتماعية التي تقوم على أساس الثقة المتبادلة بين أفرادها، ويسعون إلى تحقيق بعض الأهداف التي تعود بالفائدة على أعضاء الجماعة، بينما تنتج في أغلب الأحيان آثار سلبية على المجتمع". على سبيل المثال: عصابات الجريمة المنظمة كجماعات المافيا الشهيرة، حيث تُعَد من أكثر الجماعات ترابطا، معتمدة في ذلك على رصيد من الثقة المتبادلة بين أفرادها، وتقوم بتسخير هذا الرصيد في نشر العنف والجريمة في المجتمع (مكرودي، 2018). فيمكن توظيف شبكة العلاقات الاجتماعية بين أفراد تلك العصابات في تنفيذ أنشطة إجرامية وأفعال غير أخلاقية تتعارض مع الأعراف والقوانين السائدة داخل المجتمع (خميس، 2008). كما تعتبر عصابات تجارة المخدرات، والجماعات الدينية المتطرفة أمثلة أخرى لرأس المال الاجتماعي السلبي (مكرودي، 2018).

وقد عدد أليخاندرو بورتيز بعضا من العوائد السلبية الأخرى لرأس المال الاجتماعي، منها أن الترابط العالي بين أفراد المجموعة يحول دون نفاذ الآخرين إليه؛ مما يجعله حكرا على أعضاء المجموعة أصحاب الامتيازات. ويضيف إلى ذلك أن المشاركة الجماعية مطلوبة (القيسية، 2021).

أهمية رأس المال الاجتماعي على مستوى المجتمع

تعد قوة رأس المال الاجتماعي المتمثلة في اتساع شبكة العلاقات والقدرات وتشعبها وحسن الاستخدام لها، وعقلانية التوظيف القائم على عمق المعرفة وتوافر المعلومات، كفيل بتحقيق الأهداف التي يحددها المجتمع للارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (حمد، 2015).

ويشير رأس المال الاجتماعي إلى "العلاقات داخل الشبكات الاجتماعية وبينها"، وعلى الرغم من وجود عدة تعريفات متنوعة لرأس المال الاجتماعي، والتي وُصفت بأنها "علاج شامل إلى حد ما" لمشاكل المجتمع، فإنها تتفق بشكل عام على الفكرة الأساسية بأن للشبكات الاجتماعية قيمة فعالة، فكما أن رأس المال المادي وكذلك رأس المال البشري يساعد في زيادة الإنتاجية، سواء كانت الفردية أو الجماعية، فإن العلاقات الاجتماعية تؤثر أيضا على إنتاجية الأفراد والجماعات بشكل أو بآخر (Baafi, 2010).

رأس المال الاجتماعي عنصر محوري في تحقيق التماسك المجتمعي وتقليل الصراعات الداخلية

يؤدي رأس المال الاجتماعي، بما يتضمنه من مجموعة القيم والمعايير والأخلاق الاجتماعية، إلى تسهيل عمليات التفاعل في المجتمع، وتشكيل البنى الاجتماعية التي تدعم التماسك الاجتماعي وتعزز الثقة في عمليات التفاعل اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا (فياض، 2023)؛ فكلما انخفضت نسبة الصراعات بين الطبقات المختلفة والأحزاب السياسية والطوائف أدى ذلك إلى وجود التكامل القومي والتماسك الاجتماعي، وكان ذلك مؤشرا على الاستقرار السياسي (بوعافية، 2016).

وتوجد داخل أية مجتمع قوى وتكوينات اجتماعية متعددة، ويرجع ذلك إلى تعدد محاور الانقسام في المجتمع، فالانقسامات قد تكون لغوية أو دينية أو جغرافية أو طائفية أو سلالية أو اقتصادية أو اجتماعية، وعادة ما يوجد أكثر من محور للانقسام بين الجماعات المختلفة، ونظرا لما يترتب على هذه التعددية والانقسامات في المجتمع من صراعات وتوترات في ظروف معينة، أصبح تحقيق الاندماج والتماسك والتكامل المجتمعي أحد الأبعاد الأساسية للاستقرار (جابر، 2016).

يعد رأس المال الاجتماعي أحد معايير ومؤشرات قوة المجتمع، حيث يسهم في بناء مجتمعي متماسك، إذ يشكل رأس المال الاجتماعي مصدرا مجتمعيا يربط المواطنين ويوحدهم، مما يمكنهم من تحقيق أهدافهم بصورة أكثر فاعلية (الزعل، 2021). فالفكرة الأساسية في "رأس المال الاجتماعي" هي أن الشبكات الاجتماعية توفر أساسا منطقيا للتماسك، لأنها تطرح فرص إمكانية التعاون بين الأفراد لتحقيق مصالح مشتركة (زدام، 2013). كما يسهم رأس المال الاجتماعي في بناء وتشكيل شخصية تنموية تتميز بقيم ومعايير وفضائل اجتماعية تعزز الانتماء والمشاركة، وبذلك يسهم رأس المال الاجتماعي في تنظيم الأفراد لتحقيق التنمية وكفاءة وفاعلية التخطيط، والمتابعة، والتقويم، واتخاذ القرارات، وحشد جهود الأفراد لتتم تعبئتها (Ahmed & Abd Elrazek, 2023).

رأس المال الاجتماعي عنصر محوري في قوة المواطنة

تمثل قوة المواطنة أحد مؤشرات الاستقرار السياسي، وتعتبر المواطنة فكرة اجتماعية وسياسية وقانونية أسهمت وتسهم في تطور المجتمع الإنساني، وهي ذات أهمية لأنها تعمل على رفع الخلافات والاختلافات الواقعة بين مكونات (المجتمع) و(الدولة)، بما يسمح بتقوية المجتمع وتعلق المواطن بوطنه ودولته، والسعي إلى تطويره، والدفاع عنه في أوقات الأزمات والحروب، لذلك يعد تفعيل "حق المواطنة" في المجتمع هو الآلية الناجحة للحد من الفتن والصراعات الطائفية والعرقية في المجتمع. (باني، 2017).

ويعد الاستثمار في رأس المال الاجتماعي أحد أهم ركائز التنمية المستدامة، سواء للفرد أو المجتمع، ولا يقتصر الاستثمار في رأس المال الاجتماعي على الاستثمارات فقط في الموارد الكامنة للعلاقات، بل يشمل

أيضا الاستثمار في الثقة المفقودة بين أفراد المجتمع، فكلما انخرط وانتظم الأفراد في تنظيمات مجتمعية مختلفة، زاد تطويرهم لقيم مشتركة عديدة، تنمي وتعزز لديهم روح المسؤولية الاجتماعية تجاه تطوير أنفسهم ومجتمعهم إلى الشكل الأفضل، مما يساهم في ترسيخ قيم المواطنة (الزغل، 2012).

الخاتمـــة

يُعَد رأس المال الاجتماعي عنصرا أساسيا ومحوريا في تعزيز شرعية الدولة، ودعم الاستقرار السياسي؛ حيث يقلل من احتمالية الصراعات والاضطرابات الاجتماعية والسياسية.

ويعتبر رأس المال الاجتماعي عنصرا أساسيا لقوة الدولة، فتواجه الدول العديد من التحديات خلال سعيها لتعزيز قوتها، والمحافظة على استقرارها السياسي، ويعتبر الترابط الاجتماعي والتماسك بين أفراد المجتمع عاملا أساسيا لتحديد مدى قوة الدولة وقدرتها على تجاوز الأزمات المختلفة، ويؤدي انخفاض أو تآكل رأس المال الاجتماعي إلى إضعاف الدولة.

وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، التي تأمل أن تكون ذات فائدة لصانعي السياسات العامة والممارسين في تطوير استراتيجيات فعالة لبناء رأس المال الاجتماعي وتعزيز الاستقرار السياسي، والتي تتمثل فيما يلي:

1. توجد علاقة إيجابية بين توافر رأس المال الاجتماعي وتحقيق الاستقرار السياسي في أي دولة، وتعتبر علاقة رأس المال الاجتماعي بالاستقرار السياسي علاقة تفاعلية متبادلة وليست أحادية الاتجاه.
2. يُعَد رأس المال الاجتماعي أحد عوامل تعزيز الاستقرار السياسي في الدولة، حيث يساهم رأس المال الاجتماعي في لعب دور هام في بناء مجتمع مستقر فيه مستوى عالٍ من التكاتف والتماسك الاجتماعي، والذي بدوره يوفر بيئة مناسبة للاستقرار السياسي. كما أن غياب أو تآكل أو انحسار رأس المال الاجتماعي يمثل تحديا كبيرا للأمن الاجتماعي، والذي بدوره ينعكس بشكل سلبي على الاستقرار السياسي.
3. يُعد رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي عنصرين مترابطين (بينهم علاقة ارتباطية) قوية ومتبادلة وواسعة الأثر، حيث يدعم ويعزز كل منهما الآخر، فيعمل رأس المال الاجتماعي الإيجابي على تعزيز الثقة بين الأفراد وبعضهم وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكومة. كما يعمل على التقليل من الصراعات الاجتماعية بين المواطنين، ويساعد على زيادة المشاركة السياسية والمدنية بشكل عام، ويشجع على التعاون بين أفراد المجتمع. ويعزز الاستقرار السياسي رأس المال الاجتماعي من خلال اهتمام الدولة بدعم المؤسسات التي تهتم بزيادة التعاون وبناء الثقة والتماسك الاجتماعي بين مختلف أفراد المجتمع، والاهتمام بخلق فرص لأفراد المجتمع للمشاركة المدنية السياسية.
4. يعتبر رأس المال الاجتماعي عاملا حيويا في تطوير المجتمع والدولة، لما يتضمنه من عناصر ومكونات، وخاصة كلا من عنصر (الثقة) كعنصر ومكون محوري في تكوين رأس المال الاجتماعي، وعنصر

(التماسك والاندماج الاجتماعي)، حيث إن نمو رأس المال الاجتماعي يرتبط بمدى ازدهار مستوى ثقة أفراد المجتمع. كما أن ضعف الاندماج والتماسك الاجتماعي يعد مؤشرا على عدم الاستقرار السياسي، حيث تسهم الثقة والتماسك الاجتماعي في تعزيز الاستقرار السياسي في الدولة؛ فتوافر رأس المال الاجتماعي لدى الفرد، ضمن بيئة من الثقة المتبادلة والتعاون والاندماج، يعزز من الاستقرار السياسي.

5. يؤدي تطوير وتعزيز رأس المال الاجتماعي إلى بناء مجتمع ودولة أكثر استقرارا وتنمية. فيساهم رأس المال الاجتماعي بصورته الإيجابية في تعزيز الاستقرار السياسي، حيث يعمل على وجود بيئة سياسية مستقرة. فالمجتمع الذي يتمتع برأس مال اجتماعي قوي يكون أكثر تعاونا وأكثر استقرارا على المستوى الاجتماعي؛ مما يعزز الاستقرار السياسي.
6. في حالة وجود رأس المال الاجتماعي كعامل للاستقرار السياسي، من خلال التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع والثقة فيما بينهم، يصبح رأس المال الاجتماعي في هذه الحالة (إيجابيا). ويمكن لرأس المال الاجتماعي أيضا أن يعمل على زعزعة الاستقرار السياسي من خلال استغلال العلاقات الاجتماعية واستخدامها بصورة سيئة ومُضِرة للآخرين والدولة. ومن ثم، يصبح رأس المال الاجتماعي في هذه الحالة (سلبيا).
7. يمكن للمجتمعات التي تمتلك مستوى عاليا ومرتفعا من رأس المال الاجتماعي التعافي بسرعة أكبر وأسرع من الأزمات، سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو حتى حدوث كوارث طبيعية وغيرها من أزمات أو تحديات قد تواجه الدولة أو المجتمع. ومن ثم، يمكن القول بأنه كلما زاد رصيد رأس المال الاجتماعي زادت قدرة المجتمع على تعزيز الاستقرار السياسي.
8. تساهم عدة عوامل وظروف ترتبط بالمجتمع والدولة في تعزيز الاستقرار السياسي، حيث تتأثر التغيرات في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية بالعديد من القضايا، ويعتبر رأس المال الاجتماعي عنصرا مهما ومحوريا في فاعلية واستقرار الدولة والنظم السياسية.
9. إذا تم استخدام رأس المال الاجتماعي بشكل صحيح، فإنه يؤدي إلى دعم وتعزيز الاستقرار السياسي، بينما إذا تم استخدمه بشكل خطأ فيؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي. علاوة على ذلك فإن عدم الاستقرار السياسي قد يؤدي إلى انهيار أو تدهور رأس المال الاجتماعي، بينما يسهم الاستقرار السياسي في نموه.

التوصيات

تتضمن الدراسة مجموعة من التوصيات، تتمثل فيما يلي:

توصيات على مستوى النظم السياسية وصناع السياسات

- أن تقوم الدول بتقييم تأثير السياسات الحالية على العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي، فالاهتمام بتحليل وتقييم السياسات العامة مهم لتحديد مدى تأثير تلك السياسات على تعزيز أو تقويض

رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي، ومن ثم العمل على دعم سياسات فعالة أو اقترح تحسينات لسياسات غير فعالة والعمل على تطوير سياسات أكثر فاعلية واستدامة.

- أن يقوم صناع السياسات بالعمل على اقتراح مبادرات لتعزيز رأس المال الاجتماعي كوسيلة لتعزيز ودعم وتحسين الاستقرار السياسي.
- اهتمام النظم السياسية بوضع وإنشاء "برامج حكومية" وأخرى "مجتمعية" لتعزيز العلاقة بين رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي، وزيادة الوعي حول أهمية دور رأس المال الاجتماعي في الاستقرار السياسي.

توصيات على المستوى العلمي والأكاديمي

- العمل على تشجيع الباحثين على إعداد وإجراء البحوث والدراسات العلمية المتعمقة في مجال رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي لفهم طبيعة العلاقة بينهما بمستوياتها المختلفة والعمل على توجيه السياسات العامة.
- العمل على دعم الباحثين لإعداد البحوث التي تتعلق بدراسة دول محددة أو عدة دولة كدراسة حالة، لبحث كيفية مساهمة رأس المال الاجتماعي في تعزيز الاستقرار السياسي أو إضعافه وتقويضه.
- كذلك العمل على إجراء دراسات مقارنة بين دول أو مناطق ذات مستويات مختلفة من رأس المال الاجتماعي والاستقرار السياسي، لفهم كيف تختلف تأثيرات رأس المال الاجتماعي على الاستقرار السياسي، بناء على السياقات المختلفة الاجتماعية والثقافية والسياسية.
- دعم وتشجيع الباحثين لتعميق البحث وإعداد دراسات تتناول العوامل الوسيطة المؤثرة، مثل (الثقة، والتعاون، والاندماج الاجتماعي والروابط القوية أو الضعيفة.. الخ)، لفهم كيفية تأثيرها على العلاقة بين رأس المال الاجتماعي ومؤشرات الاستقرار السياسي.

المراجـــــع

المراجع العربية

أبو دوح، خالد. (2009)، إهدار رأس المال الاجتماعي في مصر. *مجلة الديمقراطية*، *9*(35)، 51- 58.

آل عالية، بندر. والعتيبي، بدر. (2021). التعليم الجامعي ودوره في تنمية رأس المال الاجتماعي وانعكاساته على المجتمع في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. *مجلة البحوث التربوية والنوعية*، *7*(7)، 55- 118.

باني، مرعي. (2017). أثر قيم المواطنة على الاستقرار السياسي. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، *8*(4)، 358-393.

بلحنافي، أمينة ومختاري، فيصل. (2017). إشكالية رأس المال الاجتماعي بين المفهوم والقياس. *مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية*، (9)، 121-148.

بودخيل، محمد وبحوصي، مجذوب. (2018). *أهمية ودور رأس المال الاجتماعي في التنمية المحلية والريفية. المؤتمر العلمي الثاني عشر لكلية الآداب بعنوان: التدريب من أجل التشغيل والتنمية*، جامعة *بني سويف*، 277- 288. 9- 10 ديسمبر.

بوعافية، محمد. (2016). الاستقرار السياسي: قراءة في المفهوم والغايات. *دفاتر السياسة والقانون*، (15)، 308- 328.

جابر، محسن. (2016). الثقافة السياسية وأثرها على النظام السياسي. *مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية*، (7)، 331-305. https://journals.asmarya.edu.ly/econ/index.php/epj/article/view/193

جرادات، راهف. (2022). *الطائفية السياسية وتأثيرها على الاستقرار السياسي: العراق أنموذجا* [رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية] . جامعة النجاح الوطنية.

جلولي، حفيظة وبغدادباي عبد القادر. (2022). رأس المال الاجتماعي: قراءة كرونولوجية من النشأة إلى الافتراضية. *المجلة الدولية للاتصال الاجتماعي*، *9*(2)، 52- 68.

الجهيني، عبد الرحمن وكبتخانه، إسماعيل. (2023). تأثير الممارسات التفاعلية بمواقع التواصل الاجتماعي على رأس المال الاجتماعي منصة إكس (X) أنموذجا. *مجلة الخدمة الاجتماعية*، *78*(4)، 123- 148.

حجاج، هبة. (2019). رأس المال الاجتماعي وأثره على تغيير القيم في المجتمع المصري: بحث مقارن. *مجلة بحوث كلية الآداب*، *30*(118)، 593- 604.

حسين، خلفاوي. (2022). *إسهام رأس المال الاجتماعي للأستاذ الباحث في تشكيل المعرفة العلمية* [رسالة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية –جامعة قاصدي مرباح ورقلة]. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

حمد، إسعاف. (2015). رأس المال الاجتماعي: مقاربة تنموية. *مجلة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية*، *31*(3)، 139-162.

حوالة، سهير والشوربجي، هند. (2014). رأس المال الاجتماعي بالتعليم.. مقوماته ومعوقاته: دراسة تحليلية. *مجلة العلوم التربوية*، *22*(3)، 508- 546.

خميس، هاني. (2008). رأس المال الاجتماعي. *سلسلة مفاهيم*. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 1- 29.

رشاد، وليد. (2015). مفهوم رأس المال الاجتماعي. *المجلة الاجتماعية القومية*، *52*(1)، 42- 146.

زدام، يوسف. (2013) دور الثقافة السياسية في تفعيل المواطنة بالبلدان العربية: دراسة في التغير القيمي المرتبط بمستويات التنمية الإنسانية] رسالة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية- جامعة الحاج لخضر- باتنة]. جامعة الحاج لخضر.

زرؤوم، عبد الحميد. (2013)، أثر الاستقرار السياسي في ماليزيا في تنميتها. *مجلة الإسلام في آسيا*، *10*(2)، 40- 65.

الزغل، علاء. (2021). قياس رأس المال الاجتماعي كمحددات لآليات التخطيط لتنميته بالمجتمع الكويتي، *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية*، (55)، 759-800.

ساطوح، مهدي. وزوي، نبيل. (2021). المواطنة الرقمية ودورها في تعزيز متطلبات الرأس مال الاجتماعي. *مجلة البحوث والدراسات الإنسانية*، *15*(1)، 517- 546.

سدي، علي. وشعبان، أعمر. (2015). التنمية في الجزائر بين رأس المال المادي ورأس المال الاجتماعي (2000-2012). *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية (العدد الاقتصادي)*، *4*(1)، 40- 56.

سراج الدين، إسماعيل والقفاص، إيمان (محررة) وحفني، قدري وصيام، عماد (محرر) ويوسف، محسن (محرر). (2009). *حقوق الإنسان والمرأة والتنمية*. مكتبة الإسكندرية.

سويد، ابتسام. (2019). أثر المشاركة السياسية لطلاب الجامعة على السلوك الانتخابي في الجزائر [رسالة دكتوراه، جامعة بسكرة]. جامعة بسكرة.

صالح، وائل. (2020، نوفمبر 12). رأس المال الاجتماعي كالحدود الجغرافية للدولة. *العين الإخبارية*. https://al-ain.com/article/social-capital-geographical-boundaries-state

طاهر، رمضان. (2020). مفهوم رأس المال الاجتماعي: رؤية وتحليل سوسيولوجي. *المجلة الليبية العالمية*، (46)، 1- 16.

عارف، نصر. (1998). *نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية* (ط .1). فيرجينيا: جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية.

عبد الحميد، إنجي. (2015). دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر. سلسلة أبحاث ودراسات – المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.1. 1-196.

عبد الناصر، إصلاح. (2018). الأحزاب السياسية ورأس المال الاجتماعي بين التكامل والاختلاف: رؤى نظرية. *المجلة الاجتماعية القومية*، *55*(2)، 103- 104.

فكري، دعاء. (2008). مفهوم رأس المال الاجتماعي وأثره على النشاط الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الحالة المصرية [رسالة ماجستير: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة]. جامعة القاهرة.

فياض، حسام الدين. (2023). نظرية رأس المال الاجتماعي ودوره في وقت الأزمات المجتمعية: دراسة تحليلية– نقدية. *مجلة ريحان للنشر العلمي*، (34)، 112– 149.

القيسية، أنس. (2021). واقع رأس المال الاجتماعي ومحدداته في الوطن العربي. *مجلة حكامة*، (2)، 35–58.

كيلاني، حمد الله. (2022). دور رأس المال الاجتماعي في تعزيز ثقافة التسامح في الريف، *مجلة الدراسات الإنسانية والأدبية*، *26*(1)، 876– 931.

مصطفى، عدنان. (2018). رأس المال الاجتماعي.. الوجه الآخر للصمود المجتمعي: مقاربات نظرية وخيارات تنموية. مركز البيان للدراسات والتخطيط.

المصيلحي، نجلاء. (2011). الفيس ورأس المال الاجتماعي في مصر: دراسة سوسيولوجية – ميدانية. *حوليات آداب عين شمس*، *39*(4)، 309–347. Doi: 10.21608/AAFU.2011.5999

مكرودي، سالم. (2018). تنمية رأس المال الاجتماعي في الوطن العربي بين الواقع والتحديات، دراسة حالة الجزائر [رسالة دكتوراه: كلية العلوم الاقتصادية– جامعة الجزائر3]. جامعة الجزائر3.

هادي، سهيلة. (2018). الاستقرار السياسي: دراسة في المؤشرات وعوامل التحقيق. *المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 10(3)، 124–144.

هلال، أحمد. (2022). رأس المال الاجتماعي الرقمي كمتغير في تنمية قيم المواطنة الرقمية لدى الأطفال في البيئة العربية: رؤية استشرافية من منظور العمل الاجتماعي. *مجلة بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية*، *2*(1)، 245–270.

Romanized Arabic References

Abu Douh, Khalid. (2009). Ihdar Ra's al-Mal al-Ijtima'i fi Misr. *Majallat al-Dimuqratiyya, 9*(35), 51-58.

Al-Aliya, Bandar & Al-Otaibi, Badr. (2021). Al-Taleem al-Jami'i wa Dawruh fi Tanmiat Ra's al-Mal al-Ijtima'i wa In'ikasatuh 'ala al-Mujtama' fi Dhaw' Ru'yat al-Mamlakah al-Arabiyyah al-Su'udiyyah 2030. *Majallat al-Buhuth al-Tarbawiyyah wal-Naw'iyyah, 7*(7), 55-118.

Bani, Mar'i. (2017). A'thir Qiyam al-Muwatana 'ala al-Istiqrar al-Siyasi. *Al-Majallah al-'Ilmiyyah li al-Dirasat al-Tijariyyah wal-Bi'iyyah, 8*(4), 358-393.

Belhnafi, Amina & Mukhtari, Faisal. (2017). Ishkaliyat Ra's al-Mal al-Ijtima'i bayna al-Mafhum wal-Qiyas. *Majallat al-Hikmah li al-Dirasat al-Iqtisadiyyah,* (9), 121-148.

Boudkhil, Muhammad & Bahousi, Majdoub. (2018). Ahamiyyat wa Dawr Ra's al-Mal al-Ijtima'i 'ala al-Tanmiya al-Mahalliyyah wal-Rifiya. *Al-Mu'tamar al-'Ilmi al-Thani 'Ashar li Kulliyat al-Adab bi-'Inwan: Al-Tadreeb min Ajl al-Tashghil wal-Tanmiya*, Jami'at Beni Suef, 277-288. 9-10 Disambir.

Bouafiyah, Muhammad. (2016). Al-Istiqrar al-Siyasi: Qira'ah fi al-Mafhum wal-Ghayat. *Daftarat al-Siyasa wal-Qanun*, (15), 308-328.

Jaber, Muhsin. (2016). Al-Thaqafah al-Siyasiya wa Atharuha 'ala al-Nizam al-Siyasi. *Majallat al-Uloom al-Iqtisadiyyah wal-Siyasiyyah,* (7), 331-305. https://journals.asmarya.edu.ly/econ/index.php/epj/article/view/193

Jaradat, Rahaf. (2022). *Al-Ta'ifiyyah al-Siyasiya wa Ta'siruha 'ala al-Istiqrar al-Siyasi: Al-Iraq Anmumaj'an* [Master's Thesis, Jami'at al-Najah al-Wataniyyah]. Jami'at al-Najah al-Wataniyyah.

Jalouli, Hafizah & Baghdadbay, Abd al-Qadir. (2022). Ra's al-Mal al-Ijtima'i: Qira'ah Kronologiyyah min al-Nash'ah ila al-Iftiradiyyah. *Al-Majallat al-Duwaliyyah lil-Ittisal al-Ijtima'i, 9*(2), 52-68.

Al-Juhaini, Abd al-Rahman & Kabtakhana, Ismail. (2023). Ta'sir al-Mumarasat al-Taf'aaliyah bi-Mawaqi' al-Tawasul al-Ijtima'i 'ala Ra's al-Mal al-Ijtima'i: Minsat X (X Anmumaj'an). *Majallat al-Khidmah al-Ijtima'iyyah, 78*(4), 123-148.

Hajjaj, Heba. (2019). Ra's al-Mal al-Ijtima'i wa Atharuhu 'ala Taghayyur al-Qiyam fi al-Mujtama' al-Masri: Bahth Muqaran. *Majallat Buhuth Kulliyat al-Adab, 30*(118), 593-604.

Hussein, Khalafawi. (2022). *Ishtim Ra's al-Mal al-Ijtima'i lil-Ustadh al-Bahith fi Tashkil al-Ma'rifah al-'Ilmiyyah* [Doctoral Thesis, Kulliyat al-Uloom al-Insaniyyah wal-Ijtima'iyyah - Jami'at Qasidi Marbah Wargla]. Jami'at Qasidi Marbah Wargla.

Hamad, Is'af. (2015). Ra's al-Mal al-Ijtima'i: Muqarabah Tanmiyyah. *Majallat Dimashq lil-Adab wal-Uloom al-Insaniyyah, 31*(3), 139-162.

Hawalah, Suhair & Al-Shourbagy, Hind. (2014). Ra's al-Mal al-Ijtima'i bil-Taleem: Muqawimatuh wa Mu'awwiqatuh: Dirasah Tahliliyah. *Majallat al-Uloom al-Tarbawiyyah, 22*(3), 508-546.

Khamis, Hani. (2008). Ra's al-Mal al-Ijtima'i. *Silsilat Mafahim*. Al-Markaz al-Duwali li al-Dirasat al-Mustaqbaliyya wal-Istratijiyyah, 1-29.

Rashad, Walid. (2015). Mafhum Ra's al-Mal al-Ijtima'i. *Al-Majallah al-Ijtima'iyyah al-Qawmiyyah, 52*(1), 42-146.

Zdam, Yusuf. (2013). *Dawr al-Thaqafah al-Siyasiya fi Taqwim al-Muwatana bil-Buldan al-Arabiyyah: Dirasah fi al-Taghayyur al-Qiyami al-Murtabit bi-Mustawayat al-Tanmiyyah al-Insaniyyah* [Doctoral Thesis, Kulliyat al-Huqooq wal-Uloom al-Siyasiyyah - Jami'at al-Haj Lakhdar - Batna]. Jami'at al-Haj Lakhdar.

Zarroum, Abd al-Hamid. (2013). A'thir al-Istiqrar al-Siyasi fi Malaysia fi Tanmiatih. *Majallat al-Islam fi Asia, 10*(2), 40-65.

Al-Zaghl, Alaa. (2021). Qiyas Ra's al-Mal al-Ijtima'i ka Muhaddidat li Al-Aliyyat al-Takhtit li Tanmiatih bil-Mujtama' al-Kuwaiti. *Majallat Darasat fi al-Khidmah al-Ijtima'iyyah*, (55), 759-800.

Satouh, Mahdi & Zawi, Nabil. (2021). Al-Muwatana al-Raqmiyyah wa Dawruha fi Ta'aziz Matalib al-Ra's al-Mal al-Ijtima'i. *Majallat al-Buhuth wal-Dirasat al-Insaniyyah, 15*(1), 517-546.

Sadi, Ali & Sha'ban, Omar. (2015). Al-Tanmiya fi al-Jaza'ir bayna Ra's al-Mal al-Madi wal-Ra's al-Mal al-Ijtima'i (2000-2012). *Majallat al-Huqooq wal-Uloom al-Insaniyyah (al-'Adad al-Iqtisadi), 4*(1), 40-56.

Siraj al-Din, Ismail & Al-Qafas, Iman (Editor) & Hafni, Qudri & Siyam, Imad (Editor) & Youssef, Mohsen (Editor). (2009). *Huquq al-Insan wal-Mar'ah wal-Tanmiya*. Maktabat al-Iskandariyyah.

Sweed, Ibtisam. (2019). *A'thir al-Musharakat al-Siyasiya li Talabat al-Jami'ah 'ala al-Suluk al-Intikhabi fi al-Jaza'ir* [Doctoral Thesis, Jami'at Biskra]. Jami'at Biskra.

Salah, Wael. (2020, November 12). *Ra's al-Mal al-Ijtima'i kal-Hudud al-Jughrafiyyah lil-Dawlah*. Al-Ain al-Akhbariyyah. https://al-ain.com/article/social-capital-geographical-boundaries-state

Taher, Ramadan. (2020). Mafhum Ra's al-Mal al-Ijtima'i: Ru'yah wa Tahlil Sosiyologiyy. Al-*Majallat al-Libiyyah al-Alamiyyah*, (46), 1-16.

Aref, Nasr. (1998). *Nazariyat al-Siyasa al-Muqaranah wa Manhajiyyat Dirasat al-Nuzum al-Siyasiyyah al-Arabiyyah* (Ed. 1). Virginia: Jami'at al-Uloom al

Abd al-Hamid, Anji. (2015). Dawr al-Mujtama' al-Madani fi Takwin Ra's al-Mal al-Ijtima'i: Dirasah Halat li al-Jam'iyyat al-Ahlia fi Misr. *Silasilat Abhath wa Dirasat - Al-Markaz al-Masri li al-Huqooq al-Iqtisadiyya wal-Ijtima'iyya, 1*, 1-196.

Abd al-Nasir, Islah. (2018). Al-Ahzab al-Siyasiyya wa Ra's al-Mal al-Ijtima'i bayna al-Takamul wal-Ikhtilaf: Ru'yat Nazariyya. *Al-Majallah al-Ijtima'iyya al-Qawmiyya, 55*(2), 103-104.

Fikri, Dua'a. (2008). Mafhum Ra's al-Mal al-Ijtima'i wa Atharuhu 'ala al-Nashat al-Iqtisadi: Dirasah Tatbiqiyya 'ala al-Hala al-Masriyya [Master's Thesis: Kulliyat al-Iqtisad wal-Uloom al-Siyasiyya - Jami'at al-Qahira]. Jami'at al-Qahira.

Fayyad, Husam al-Din. (2023). Nazariyyat Ra's al-Mal al-Ijtima'i wa Dawruhu fi Waqt al-Azamat al-Mujtama'iyya: Dirasah Tahliliyya - Naqdiyya. *Majallat Rayhan lil-Nashr al-'Ilmi,* (34), 112-149.

Al-Qaysiya, Anas. (2021). Waqi' Ra's al-Mal al-Ijtima'i wa Muhaddidatuhu fi al-Watan al-Arabi. *Majallat Hukam*, (2), 35-58.

Kilani, Hamd Allah. (2022). Dawr Ra's al-Mal al-Ijtima'i fi Ta'ziyz Thaqafat al-Tasamuh fi al-Rif. *Majallat al-Dirasat al-Insaniyya wal-Adabiyya, 26*(1), 876-931.

Mustafa, Adnan. (2018). Ra's al-Mal al-Ijtima'i: Al-Wajh al-Akhar li al-Sumud al-Mujtama'i: Muqarabat Nazariyya wa Khiyarat Tanmiyya. Markaz al-Bayan li al-Dirasat wal-Takhtit.

Al-Masilihi, Najlaa. (2011). Al-Facebook wa Ra's al-Mal al-Ijtima'i fi Misr: Dirasah Sosiyologiyya - Midhaniyya. *Hawliyat Adab Ain Shams, 39*(4), 309-347. Doi: 10.21608/AAFU.2011.5999.

Makroudi, Salem. (2018). *Tanmiat Ra's al-Mal al-Ijtima'i fi al-Watan al-Arabi bayna al-Waqi' wal-Tahaddiyat: Dirasah Halat al-Jaza'ir* [Doctoral Thesis: Kulliyat al-Uloom al-Iqtisadiyya - Jami'at al-Jaza'ir 3]. Jami'at al-Jaza'ir 3.

Hadi, Suhayla. (2018). Al-Istiqrar al-Siyasi: Dirasah fi al-Mu'ashirat wa Awamil al-Tahqiq. Al-*Majallah al-Arabiyya fi al-Uloom al-Insaniyya wal-Ijtima'iyya, 10*(3), 124-144.

Hilal, Ahmad. (2022). Ra's al-Mal al-Ijtima'i al-Raqmiyyah ka Mutaghayyir fi Tanmiat Qiyam al-Muwatana al-Raqmiyyah li al-Atyal fi al-Bi'a al-Arabiyya: Ru'yah Istishrafiyya min Manzur al-'Amal al-Ijtima'i. *Majallat Buhuth fi al-Khidmah al-Ijtima'iyya al-Tanmiwiyya, 2*(1), 245-270.

English References

Ahmed, K. & Abd Elrazek, A. (2023). Discriminant analysis of social capital in one of the graduate's villages. *Journal of The Advances in Agricultural Researches, 28*(2). 296-341. DOI: 10.21608/jalexu.2023.206306.1134

Baafi, J. (2010). What does a comparison between Latvia, Lithuania, Kazakhstan and Kyrgyzstan tell about the cognition and institutions as social capital in the extended market order?. *MPRA Paper 22835*, University Library of Munich, Germany.

Cela, A. & Hysa, E. (2021). Impact of political instability on economic growth in CEE countries. *Economy of region*. 17. 582-592. 10.17059/ekon.reg.2021-2-16.

Marek, W. (2008). *The nature and logic of bad social capital*. In Dario Castiglione, Jan W. van Deth, & Guglielmo Wolleb (E.d), The handbook of social capital (p. 127). Oxford University Press.

SolAbility**.** (2023). *The global sustainable competitiveness index*. Global Sustainable Competitiveness Index (solability.com)

The International Journal of Public Policies In Egypt - Volume 3 - Issue 4 (October 2024)
ISSN: Print: 2812-4758, Online: 2812- 4766
Published by IDSC

Dismantling the Relationship Between Social Capital and Political Stability

Abstract

The current study examines the nature of the relationship between social capital and political stability. It attempts to deconstruct the determinants of the concept of social capital in terms of its essence, sources and components and the concept of political stability in terms of its essence, indicators, and factors of realization. The objective is to determine the impact of social capital on the state and society. The study reached several results, the most important of which is that the use of social capital in its positive form (positive forms of social interaction) enhances political stability. In contrast, negative social capital (negative exploitation of social capital) undermines political stability. The trust between citizens and the government is a fundamental and central element of social capital that enhances the state's political stability. This study comes within the framework of linking the level of micro-analysis (society), macro-analysis (state), and the relationship between society and the state.

***Keywords*:** Political stability, social capital, trust, social cohesion